

أثر درجة استقرار بيئة الأعمال على تمهيد الدخل
المحاسبى
بالتطبيق على الشركات المسجلة فى بورصة الاوراق
المالية المصرية

أسماء ابراهيم عبد الرحيم ابراهيم
مدرس مساعد - قسم المحاسبة
المعهد التكنولوجى العالى بالعاشر من رمضان

مقدمة ومشكلة البحث

من القواعد المستقرة في الفكر المحاسبي ضرورة أن تتسم المعايير المحاسبية- عند وضعها موضع التطبيق – بالمرونة بما يوفر للإدارة فرصة الاختيار من بين البدائل المحاسبية المتعددة توفر تلك المرونة أدوات عملية يمكن للإدارة استخدامها في تأجيل جزء من أرباح الفترة الحالية إلى الفترات التالية أو التعجيل بأرباح الفترات التالية إلى الفترة الحالية، وقد تستخدم الإدارة هذه الأدوات في تمهيد مستوى الربح القابل للتوزيع من فترة لأخرى للحفاظ على تقييم الغير لمستوى أداء الإدارة عند مستوى مرضى.

وقد أظهرت نتائج العديد من الدراسات اتجاه الإدارة إلى تبني استراتيجية تمهيد الدخل التي من شأنها التقليل أو التحكم في الأرباح المعلنة من فترة مالية لأخرى، وقد اهتمت هذه الدراسات بالأسباب والدوافع التي تحفز الإدارة على تبني استراتيجية تمهيد الدخل، وقد أشارت نتائج تلك الدراسات (Cheng, and Coulomb, 1996 & Key, 1997 & Gaver and) (Austin , 1995 & Zarowin, 2002) إلى أن إتباع الإدارة لاستراتيجية تمهيد الدخل قد يكون بهدف تقليل التقلبات في الأرباح وذلك لتخفيض العبء الضريبي في حالة ارتفاع أرباح الشركة، وأيضاً لتفادي متطلبات العمال برفع الأجور في المنشآت التي تعمل في بيئة قوية للنقابات العمالية، أو بهدف الحصول على المكافآت الخاصة بالإدارة.

وأخيراً قد يتم التمهيد بهدف الحصول على الأمان الوظيفي فقد قدم (Fudenberg and Tirole, 1995) نظرية اقتصادية سلوكية تهدف إلى تفسير دوافع الإدارة لتمهيد الدخل المحاسبي حيث تشير هذه النظرية إلى أن مديري المنشآت لديهم الحافز لتمهيد الدخل بهدف الحفاظ على الأمان الوظيفي "Job Security" حيث أن ملاك المنشأة و دائئها يشعرون بمزيد من الثقة تجاه الإدارة التي يمكنها أن تظهر الأرباح بطريقة مستقرة عن تلك التي تظهر تقلبات كبيرة في الأرباح من عام إلى آخر ، وأن هذه الثقة يمكن أن تترجم إلى زيادة الأمان الوظيفي للإدارة وتمسك الملاك بها (Lambert, 1984).

نظراً لأنه في فترات الأداء الضعيف يتعرض المديرون للعزل أو الإيجار على تقديم الاستقالة ، لأن المنشأة لا يمكن أن تلزم نفسها بعقد طويل المدى مع مدير لا يحقق مستوى الأرباح المستهدف للمنشأة ، وأن تعرض المدير للعزل أو الإيجار على تقديم الاستقالة تؤذى سمعه المدير وتقلل من فرصة حصوله على وظيفة مستقبلية وهذا دافع للمديرين في فترات الأداء الضعيف

لزيادة أرباح الفترة الحالية (Income-Increasing discretionary accruals) بهدف تقليل خطر العزل وتخفيض درجة عدم الأمان الوظيفي عن طريق نقل جزء من أرباح الفترة المستقبلية إلى الفترة الحالية وهذا الدافع يزداد مع انخفاض مستوى أداء الفترة الحالية ، أما بالنسبة لفترات الأداء الجيد يلجأ المديرون إلى الاحتفاظ بجزء من أرباح الفترة الحالية لمواجهة فترات الأداء الضعيف مستقبلا (Income-decreasing discretionary accrual). كما أوضح أن الأداء الحالي عاملا مهما في تقييم أداء المديرين ولا يعوض عنه الأداء الجيد في الفترات المستقبلية أو الماضية.

وفى محاولة للتعرف على أثر عدم استقرار الأرباح على سلوك المديرين بالنسبة إلى تهديد الدخل وعلاقتها بدرجة الأمان الوظيفي للمديرين ، فقد أشار (Lev, 1983 & Baginski, 1999) أن مديري المنشآت التي تعمل في بيئة عمل تتميز بعدم استقرار الأرباح يتعرضون للعزل أكثر من مديري المنشآت التي تعمل في بيئة عمل تتميز باستقرار الأرباح، ويرجع ذلك إلى احتمالية الأداء الضعيف في فترات عدم استقرار الأرباح، فقد أشار (Murphy, 1993 and Zimmerman) أن هناك تغيرات إدارية تحدث في أعقاب الأداء الضعيف للإدارة ، حيث أن المنشأة لا يمكن أن تلزم نفسها بعقد طويل المدى مع مدير لا يحقق مستوى الأداء المستهدف ، وبالتالي فإن مديري تلك المنشآت يكونون أكثر رغبة في تخفيض عدم الأمان الوظيفي وإعطاء انطباع إيجابي عن كفاءة الإدارة عن طريق زيادة الأرباح في فترات الأداء الضعيف ، وعدم إظهار جزء من الأرباح في فترات الأداء الجيد " أرباح احتياطية " تستخدم في فترات الأداء الضعيف مستقبلا.

كما أشار (Ahmed et al., 2011) إلى ارتباط بيئة الأعمال غير المستقرة بعلاقة سلبية بدرجة الأمان الوظيفي للمديرين ، مستخدما متغيرات تقريبية تعبر عن بيئة الأعمال غير المستقرة (عدم ثبات الإيرادات - نوعية المنتج "سلع معمرة ، سلع غير معمرة ") فالمنشآت التي تعمل في بيئة عمل غير مستقرة يتناقص فيها الأمان الوظيفي للمديرين نتيجة زيادة احتمالية الأداء الضعيف وهذا سوف يترتب عليه حافز للمديرين لتخفيض درجة عدم الأمان الوظيفي عن طريق زيادة الأرباح في فترات الأداء الضعيف وعدم إظهار جزء من الأرباح في فترات الأداء الجيد "أرباح احتياطية" تستخدم في فترات الأداء الضعيف مستقبلا، وبالتالي تجنب العزل واكتساب ثقة الملاك.

ومن نتائج هذه الدراسات يتضح أن مديري المنشآت يقومون بإجراء تمهيد الدخل بهدف تحقيق الأمان الوظيفي وتجنب العزل خاصة في بيئة الأعمال غير المستقرة ممثلة في (عدم ثبات الإيرادات- نوعية المنتج" منشآت تنتج سلعا معمرة، منشآت تنتج سلعا أخرى")، ويرجع ذلك إلى احتمالية الأداء الضعيف ويتم التمهيد عن طريق زيادة الأرباح في فترات الأداء الضعيف والاحتفاظ بجزء من الأرباح في فترات الأداء الجيد لمواجهة فترات الأداء الضعيف مستقبلا، وذلك لاكتساب ثقة الملاك وتجنب العزل.

ومما سبق فإن محور هذه الدراسة سوف يدور حول تحديد

مدى وجود علاقة بين خصائص بيئة الأعمال غير المستقرة ممثلة في (عدم ثبات الإيرادات، نوعية المنتج" منشآت تنتج سلعا معمرة، منشآت تنتج سلعا أخرى) وبين تمهيد الدخل في البيئة المصرية.

هدف البحث:

1. محاولة تقديم دليل موضوعي بأن الأمان الوظيفي دافع للمديرين لتمهيد الدخل .
2. التعرف على تأثير خصائص بيئة الأعمال والتي تدفع مديري المنشآت إلى إتباع إستراتيجيه تمهيد الدخل من أجل تحقيق الأمان الوظيفي وتجنب العزل في البيئة المصرية.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من تناوله لقضية مؤثرة وذات تداعيات على سير العمل بمنشآت الأعمال، باعتبار أن إتباع الإدارة لإستراتيجية تمهيد الدخل المحاسبي يترتب عليها أن القوائم المالية للمنشآت لا تكون في معظم الحالات معبرة بصدق وعدالة عن حقيقة نتائج أعمالها، ومراكزها المالية الأمر الذي ينعكس على نتائج التحليل المالي لتلك القوائم، وهذا يؤثر على جودة عملية تقييم الأداء وعلى جودة ما يترتب عليها من قرارات سواء من جانب الإدارة، أو من جانب الأطراف الأخرى ذات الصلة بالمنشأة " المستثمرين الحاليين والمرقبين " فيما يتعلق بقراراتهم الاستثمارية المختلفة.

فروض البحث

الفرض الأول:

"من المتوقع أن تتجه المنشآت التي تنتج سلعا معمرة إلى تمهيد الدخل بدرجة أكبر من المنشآت التي تنتج سلعا أخرى".

الفرض الثاني

"من المتوقع وجود علاقة موجبة بين تمهيد الدخل ودرجة عدم ثبات الإيرادات التي تتعرض لها المنشأة " .

حدود البحث:

يقتصر هذا البحث على منشآت القطاع الصناعي المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية، وبالتالي لن يتم التعرض للقطاع الخدمي، أو القطاع التجاري، أو القطاع المالي في الدراسة.

مجتمع وعينة البحث :

■ يتمثل مجتمع الدراسة في المنشآت الصناعية المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية والتي تنتمي إلى القطاع الصناعي .

منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الإيجابي Positive Theory الذي يقوم على تجميع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة (المستقلة " نوعية المنتج ، عدم ثبات الإيرادات ")، (المتغير التابع " تمهيد الدخل المحاسبي) والذي يتم قياسه بحجم الاستحقاق الاختياري ويتم تقديره باستخدام نموذج (Jones, 1991) المعدل ، ثم تحليل نتائج الدراسة ومحاولة تقديم بعض التفسيرات العلمية لتلك النتائج ، وفي سبيل تحقيق ذلك تم تصنيف منشآت العينة إلى مجموعتين:

● منشآت ذات أداء ضعيف في الفترة الحالية.

● منشآت ذات أداء جيد في الفترة الحالية.

وذلك بهدف اختبار فروض الدراسة وتحديد المتغيرات التي تؤثر على بيئة الأعمال، وتمثل تهديد لعامل الأمان الوظيفي بالنسبة للمديرين وذلك بالنسبة لكل من نوعي المنشآت.

لتحقيق أهداف البحث تم تقسيم البحث إلى الأقسام التالية:

اولا : الدراسات السابقة.

ثانيا: طبيعة تمهيد الدخل المحاسبي.

ثالثا: الدراسة الاختبارية.

رابعا: خلاصة البحث والنتائج والتوصيات

أولاً: الدراسات السابقة

دراسة (Defond and Park,1997)

استهدفت هذه الدراسة اختبار تأثير الأمان الوظيفي على سلوك المديرين بالنسبة لتمهيد الدخل المحاسبي ، وكيف يمكن أن يؤثر على قرار تمهيد الدخل المحاسبي ، مستخدمة الاستحقاق الاختياري كمقياس لتمهيد الدخل المحاسبي.

ولتوضيح ذلك ، فقد اعتمد الباحث على اختبار تأثير كل من الأداء الحالي والمستقبلي للمنشآت (الأرباح الحالية والمتوقعة) على سلوك تمهيد الدخل المحاسبي. وقد تم ذلك بتصنيف المنشآت إلى منشآت ذات أداء جيد في الفترة الحالية ومتوقع أن يكون ضعيفا مستقبليا ، ومنشآت ذات أداء ضعيف في الفترة الحالية ومتوقع أن يكون جيدا مستقبليا ، وقد تم تصنيف المنشآت بالاعتماد على تقييم الأداء قبل التمهيد (Current pre-managed earnings) وتم ذلك بالاعتماد على تقدير الاستحقاقات الاختيارية باستخدام نموذج " Jones,1991 المعدل ، ثم طرح منة قيمة الأرباح المعلن عنها (Reported earnings) وذلك بالنسبة إلى المنشآت في الفترة الحالية. أما بالنسبة للفترة المستقبلية فقد تم تصنيف المنشآت بالاعتماد على تنبؤات المحللين الماليين. تم تقدير الاستحقاق الاختياري بالاعتماد على نموذج "Jones, 1991" المعدل ، وتقدير إجمالي الاستحقاقات بالاعتماد على مدخل الميزانية.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن المنشآت في فترات الأداء الحالي الجيد والضعيف مستقبلا تلجأ إلى تبني الأساليب التي تخفض الدخل (Income-decreasing discretionary accruals) وذلك للاحتفاظ بجزء من أرباح الفترة الحالية إلى فترات الأداء الضعيف مستقبلا لتجنب العزل في فترات الأداء الضعيف ، والعكس في فترات الأداء الضعيف الحالي والجيد مستقبلا تلجأ الإدارة إلى تبني الأساليب التي تزيد من الدخل (Income-Increasing discretionary accruals) وذلك لاكتساب ثقة الملاك وتجنب العزل.

دراسة (Elgers et al.,2003)

استهدفت هذه الدراسة اختبار تأثير الأمان الوظيفي على سلوك المديرين بالنسبة لتمهيد الدخل المحاسبي. وكيف يمكن أن يؤثر على قرار تمهيد الدخل المحاسبي. مستخدمة الاستحقاق الاختياري كمقياس لتمهيد الدخل المحاسبي.

ولتوضيح ذلك فقد اعتمد الباحث على إعادة اختبار فرضيات دراسة (Defond and Park,1997) أخذاً في اعتباره بعض الانتقادات التي وجهت لهذه الدراسة عند تقدير حجم الاستحقاق الإختياري وهي أنه من المحتمل وجود تحيز في نتائج دراسة (Defond and Park,1997) بسبب اعتمادها في تقييم الأداء قبل التمهيد على تقدير الاستحقاقات الإختيارية باستخدام نموذج (Jones,1991) المعدل ثم يطرح منه قيمة الأرباح المعلن عنها والبعض تجنب هذه المشكلة بقياس الأداء قبل التمهيد بالاعتماد على (التدفق النقدي التشغيلي – الإهلاك) وقد اعتمد الباحث على اختبار تأثير كل من الأداء الحالي والمستقبلي على سلوك المديرين بالنسبة إلى تمهيد الدخل المحاسبي وذلك بتقسيم المنشآت إلى منشآت ذات أداء جيد في الفترة الحالية ومتوقع أن يكون ضعيفاً مستقبلاً ومنشآت ذات أداء ضعيف في الفترة الحالية ومتوقع أن يكون جيداً وذلك بالاعتماد على (التدفق النقدي التشغيلي – الإهلاك) وذلك بالنسبة لتقسيم المنشآت في الفترة الحالية، وتتبؤات المحللين الماليين بالنسبة للفترة المستقبلية تم تقدير الاستحقاق الإختياري بالاعتماد على نموذج " Jones,1991 " المعدل وتقدير إجمالي الاستحقاقات بالاعتماد على مدخل التدفق النقدي .

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن المنشآت في فترات الأداء الحالي الجيد والمتوقع أن يكون ضعيفاً مستقبلاً تلجأ إلى تبني الأساليب التي تخفض الدخل وذلك للاحتفاظ بجزء من أرباح الفترة الحالية إلى فترات الأداء الضعيف مستقبلاً لتجنب العزل والعكس في فترات الأداء الضعيف الحالي و المتوقع أن يكون جيداً مستقبلاً تلجأ الإدارة إلى تبني الأساليب التي تزيد من الدخل (Income-Increasing discretionary accruals) وذلك لاكتساب ثقة الملاك.

دراسة (Kanagaretnan and Lobo, 2003)

استهدفت هذه الدراسة اختبار دوافع مديري البنوك لتمهيد الدخل المحاسبي باستخدام احتياطات خسائر القروض معتمده على نتائج نظرية (Fudenberg and Tirole,1995). وقد تم ذلك باستخدام ثلاثة متغيرات تفسر الاختلاف في مستوى تمهيد الدخل المحاسبي هذا بالإضافة إلى اهتمام المديرين بالأمان الوظيفي وهي (الحاجة إلى التمويل الخارجي – الطرق البديلة المتاحة للمديرين لتمهيد الدخل المحاسبي – تأثير رأس مال البنوك على تمهيد الدخل المحاسبي " البنوك الممولة تمويلًا جيدًا تكون درجة الأشراف التنظيمي الخاص بها أقل من البنوك الممولة تمويلًا

ضعيفا وبالتالي يكون لديها فرصة أكبر لتمهيد الدخل المحاسبي "). وقد أجريت الدراسة على عينة من البنوك فى الولايات المتحدة فى الفترة من 1987-2000.

ولتوضيح ذلك فقد اعتمد الباحث على تقسيم البنوك إلى بنوك ذات أداء جيد فى الفترة الحالية وبنوك ذات أداء ضعيف بالاعتماد على الأرباح قبل الضريبة و احتياطات خسائر القروض، وبنوك ذات أداء جيد وضعيف مستقبلا بالاعتماد على تنبؤات المحللين الماليين وتم استخدام نموذج الانحدار بهدف دراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بالنسبة لكل من نوعى البنوك " بنوك ذات أداء جيد حاليا ومتوقع أن يكون ضعيفا مستقبلا " وبنوك ذات أداء ضعيف حاليا ومتوقع أن يكون جيدا مستقبلا

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن مديري البنوك ذات الأداء الجيد حاليا والمتوقع ضعيف مستقبلا سوف يحتفظون بجزء من الأرباح المحققة فى الفترة الحالية لاستخدامها فى الفترة المستقبلية ويتم ذلك من خلال زيادة احتياطات خسائر القروض فى الفترة الحالية، أما بالنسبة للبنوك ذات الأداء الضعيف حاليا والمتوقع أن يكون جيدا مستقبلا فإن مديري هذه البنوك سوف يلجأون إلى محاولة زيادة الدخل الحالي من خلال الاقتراض من الأرباح المستقبلية، ويتم ذلك من خلال تخفيض احتياطات خسائر القروض فى الفترة الحالية، كما أشارت نتائج الدراسة بأن الحاجة إلي التمويل الخارجي عامل مهم في تفسير

الاختلاف في تمهيد الدخل بين البنوك وذلك في حالة الاحتفاظ بجزء من الأرباح لاستخدامها مستقبلا.

دراسة (DeAlbornoz and Alcarria,2003)

استهدفت هذه الدراسة اختبار تأثير الأداء الحالي والمستقبلي على سلوك المديرين بالنسبة لتمهيد الدخل المحاسبي، كما استهدفت هذه الدراسة اختبار ما إذا كان قرار استخدام الاستحقاق الاختياري يتفق مع سلوك تمهيد الدخل المحاسبي فى الفترة الحالية مستخدمة الاستحقاق الاختياري كقياس للتقدير المحاسبي لعينة من المنشآت الإسبانية غير المالية المسجلة فى البورصة الإسبانية فى الفترة من 1991-1997.

ولتوضيح ذلك، فقد اعتمد الباحث على اختبار فرضيتان، الأولى تتعلق بقيام المديرين بتمهيد دخل الفترة الحالية من خلال استخدام الاستحقاق الاختياري، أما الفرضية الثانية فإنها تتعلق باختبار تأثير دخل الفترة الحالية والمستقبلية على سلوك المديرين بالنسبة لتمهيد الدخل المحاسبي،

ولتحقيق ذلك فقد تم تصنيف المنشآت إلى منشآت ذات أداء جيد في الفترة الحالية ومتوقع أن يكون ضعيفا مستقبلا، ومنشآت ذات أداء ضعيف في الفترة الحالية ومتوقع أن يكون جيدا مستقبلا، وتم ذلك بالاعتماد على تقييم الأداء قبل التمهيد (*Current pre-managed earnings*) على تقدير الاستحقاقات الإختيارية باستخدام نموذج " Jones,1991 " ثم تطرح منة قيمة الأرباح المعلن عنها، وذلك بالنسبة إلى تصنيف المنشآت في الفترة الحالية ، أما بالنسبة إلى الفترة المستقبلية فقد تم بالاعتماد على تنبؤات المحللين الماليين، وتم تقدير الاستحقاق الإختيارى بالاعتماد على نموذج " Jones,1991 " ، وتقدير إجمالي الاستحقاقات بالاعتماد على مدخل الميزانية .

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن مديري المنشآت فى فترات الأداء الحالي الجيد والضعيف مستقبلا يلجأون إلى تبني الأساليب المحاسبية التي تخفض الدخل (*Income-decreasing discretionary accruals*) وذلك للاحتفاظ بجزء من أرباح الفترة الحالية إلى فترات الأداء الضعيف مستقبلا لتجنب العزل، والعكس في فترات الأداء الضعيف الحالي والجيد مستقبلا تلجأ الإدارة إلى تبني الأساليب التي تزيد من الدخل (*Income-Increasing discretionary accruals*) وذلك لاكتساب ثقة الملاك. كما أشارت نتائج الدراسة أن مديري المنشآت فى فترات الأداء الحالي الجيد يلجأون أيضا إلى تبني الأساليب المحاسبية التي تخفض من الدخل، وكذلك فى فترات الأداء الحالي الضعيف يلجأ المديرون إلى تبني الأساليب المحاسبية التي تزيد من الدخل، وذلك بهدف تقليل خطر العزل فى الفترة الحالية بصرف النظر عن توقعات الفترة المستقبلية.

دراسة (Ahmed et al., 2011)

استهدفت هذه الدراسة اختبار تأثير خصائص بيئة الأعمال التي يعمل فيها المديرون على سلوك المديرين بالنسبة إلى تمهيد الدخل المحاسبى وأثر ذلك على الأمان الوظيفي بالنسبة للمديرين، مستخدمة الاستحقاق الإختيارى كمقياس لتمهيد الدخل المحاسبى.

وقد تم اختبار تأثير خصائص بيئة الأعمال التي يعمل فيها المديرون على سلوك المديرين بالنسبة إلى تمهيد الدخل المحاسبى، باستخدام متغيرات تقريبية تعبر عن خصائص بيئة الأعمال التي يعمل فيها المديرون وتعكس درجة عدم الأمان الوظيفي التي يواجهها المديرون فى هذه البيئة، وتتمثل هذه المتغيرات فى (عدم ثبات الإيرادات - نوعية المنتج " سلع معمرة، سلع غير معمرة " - المنافسة الشديدة التي تتعرض لها المنشأة).

ولتوضيح ذلك، فقد اعتمد الباحث على اختبار ثلاثة فرضيات تتعلق بخصائص بيئة الأعمال التي يعمل فيها المديرون وأثر هذه الخصائص على سلوك المديرين بالنسبة لتمهيد الدخل المحاسبي، وذلك بالنسبة لكل من نوعى المنشآت (منشآت ذات أداء جيد فى الفترة الحالية ومتوقع أن يكون ضعيفا مستقبلا)، (ومنشآت ذات أداء ضعيف فى الفترة الحالية ومتوقع أن يكون جيدا مستقبلا)، وقد تم التصنيف بالاعتماد على (التدفق النقدي التشغيلي - الإهلاك) بالنسبة إلى تصنيف المنشآت فى الفترة الحالية، أما بالنسبة إلى تصنيف المنشآت فى الفترة المستقبلية فقد تم بالاعتماد على تنبؤات المحللين الماليين، كما تم تقدير حجم الاستحقاق الإختياري بالاعتماد على نموذج (Jones, 1991) المعدل، وتقدير إجمالي الاستحقاقات بالاعتماد على مدخل التدفق النقدي. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن المنشآت التي تعمل في بيئة منافسة شديدة، وعدم ثبات الإيرادات، وتنتج سلعا معمرة يتعرض مديروها لدرجة عالية من عدم الأمان الوظيفي، لذلك يلجأ المديرون فى فترات الأداء الحالي الجيد والضعيف مستقبلا إلى تبني الأساليب المحاسبية التي تخفض الدخل، وذلك للاحتفاظ بجزء من أرباح الفترة الحالية إلى فترات الأداء الضعيف مستقبلا لتجنب العزل، والعكس فى فترات الأداء الضعيف الحالي والجيد مستقبلا يلجأ المديرون إلى تبني الأساليب المحاسبية التي تزيد من الدخل وذلك لاكتساب ثقة الملاك وتجنب العزل.

التعليق على الدراسات السابقة:-

(1) بالنسبة لدراسة كل من (Defond and Park,1997)، (Elgers et al .,2003) لم تختبر العلاقة بطريقة مباشرة بين تمهيد الدخل والأمان الوظيفي، حيث اقتصرت الدراسة على تصنيف المنشآت إلى منشآت ذات أداء جيد في الفترة الحالية وضعيف مستقبلا، وأخرى ذات أداء ضعيف في الفترة الحالية وجيد مستقبلا، واختبرت العلاقة فقط بين كل من نوعى المنشآت دون إضافة أي متغيرات تعبر عن خصائص بيئة الأعمال التي يعمل فيها المديرون وبالتالي لا يمكن التمييز إذا ما كان تمهيد الدخل يرجع إلى الدافع للحفاظ على الأمان الوظيفي، أو أي دافع آخر. باستثناء دراسة (Ahmed et al. ,2005) والتي اختبرت هذه العلاقة بطريقة مباشرة وذلك بتعريف خصائص بيئة الأعمال التي يعمل فيها المديرون والتي من المحتمل أن تتعرض لدرجة عالية من عدم الأمان الوظيفي، وهو ما سوف يتم أخذه في الاعتبار في هذه الدراسة.

(2) أشار (Elgers et al. , 2003) أنه من المحتمل وجود تحيز في نتائج دراسة (Defond and Park, 1997) بسبب اعتمادها في تقييم الأداء قبل التمهيد على تقدير الاستحقاقات الإختيارية باستخدام نموذج (Jones, 1991) ، ثم يطرح منه قيمة الأرباح المعلن عنها، والبعض تجنب هذه المشكلة بقياس الأداء قبل التمهيد بالاعتماد على (التدفق النقدي التشغيلي - الإهلاكات) وهو ما سوف تتبعه هذه الدراسة.

(3) بالنسبة لدراسة (De Albornoz and Alcarria,2003) من المحتمل وجود تحيز في نتائجها بسبب اعتمادها في تقييم الأداء قبل التمهيد على تقدير الاستحقاقات الإختيارية باستخدام نموذج (Jones, 1991) ثم يطرح منه قيمة الأرباح المعلن عنها. كذلك من المحتمل عدم الدقة في تقدير حجم الاستحقاق الأختياري باستخدام نموذج (Jones,1991) فقد تم تعديل هذا النموذج (Dechow et al.,1995)، وذلك بطرح قيمة التغير في المدينيين من قيمة التغير في الإيرادات، موضحا سبب ذلك أنه من السهل إدارة الربح عن طريق التلاعب في الاعتراف بإيرادات المبيعات الأجلة عن التلاعب في الاعتراف بإيرادات المبيعات النقدية .

(4) سوف تهتم الدراسة الحالية باختبار تأثير الأداء الحالي فقط على سلوك المديرين بالنسبة لإتباع إستراتيجية تمهيد الدخل، وذلك بتصنيف المنشآت إلى منشآت ذات أداء جيد وأخرى ذات أداء ضعيف في الفترة الحالية وذلك استنادا على فرضية (Fudenberg and Tirole, 1995) بأن الأداء الحالي يعد عاملا مهما في تقييم أداء المديرين ولا يعوض عنه الأداء الجيد في الفترات الماضية أو المستقبلية.

ثانيا: مفهوم تمهيد الدخل المحاسبي

عرف (Lambert, 1984) تمهيد الدخل المحاسبي بأنه "إجراء يهدف إلى خفض حده التذبذبات في الربحية الفعلية المنشورة حول رقم معين للربح، هو الربح المتوقع الذي تعتقد الإدارة أنه الربح العادي للمنشأة". كما أشار (Moses,1987) بأن تمهيد الدخل المحاسبي يعنى "تقليل التقلبات في الأرباح المعلنة من فترة محاسبية إلى الفترة الأخرى" .

كما قدم (Truman and Titman,1988) تعريفا آخر لتمهيد الدخل بأنه "الاعتراف ببعض من أرباح المنشأة عندما تكون الأرباح الخاصة بالمنشأة أدنى من الأرباح المتوقعة للفترة والاحتفاظ بجزء من أرباح المنشأة عندما تكون الأرباح أعلى من الأرباح المتوقعة" .

ويرى (بحيرى، 1993) أن تمهيد الدخل هو " التحكم المتعمد بالتخفيض أو الزيادة فى الأرباح من قبل الإدارة لتقليل التباين غير العادي فى الأرباح إلى الحد الذي تسمح به المعايير المحاسبية المتعارف عليها والمبادئ السليمة للإدارة، ولاشك أن ذلك يرجع إلى اعتقاد الإدارة بأن تقلبات الأرباح أحد عناصر تقييم أدائها، كما أنها من العوامل الهامة فى تحديد درجة المخاطرة للمنشأة".

كما يرى (Fudenberg and Tirole, 1995) أن تمهيد الدخل هو "التلاعب فى توقيت الاعتراف بالإيرادات وذلك للإعلان عن تيار للدخل أقل تغيرا، وليس للإعلان عن زيادة فى الدخل على المدى الطويل".

أشارت نتائج بعض الدراسات (Burgstaher and Dichev, 1997 & Dechow and Skinner, 2000 & Gaver et al., 1995) إلى أن المديرين يستخدمون البدائل المحاسبية التى تمهد الأرباح المعلن عنها حول الأرقام المستهدفة، ولكن تلك الدراسات لم تقدم دليلا أو تفسيراً نظرياً لدوافع الإدارة لتمهيد الدخل أو تقدم تفسيراً لماذا أرباح الفترة الحالية من المتوقع أن تكون مستهدفة لتمهيد الدخل .

وقد قدم (Fudenberg and Tirole , 1995) نظرية اقتصادية تفسر دوافع الإدارة لتمهيد الدخل المحاسبى، مشيراً إلى أن دوافع الإدارة لتمهيد الدخل تزداد من أجل الحفاظ على الأمان الوظيفي، واعتبرت الدراسة أن تقييم الأداء هو الأساس فى بقاء الإدارة فى موقعها من عدمه وهو الدافع إلى تمهيد الدخل، فقد أشار (Murphy and Zimmerman, 1993) أن هناك تغييرات إدارية تحدث فى أعقاب الأداء الضعيف للإدارة، وأن عزل المديرين غير المحققين للأداء المستهدف أحد أهم آليات المنشأة للاحتفاظ بإدارة عالية الجودة، فاهتمام المديرين بسمعتهم ومكانتهم الوظيفية دافع قوى للاهتمام بأداء المنشأة (Kim, 1996). كما أوضح (Fama, 1980) أيضاً إلى أن اهتمام المديرين بسمعتهم ومكانتهم الوظيفية دافع قوى لحل مشكلات الحافز الإداري دون الحاجة إلى عقود الحوافز.

وقد تعددت الدراسات التى اهتمت بدراسة العلاقة بين معدلات تغيير المديرين وبين أداء المنشأة، فقد أشار (Jenter and Kanaan, 2006) إلى أن قرار عزل المديرين أحد أهم القرارات التى تتم بواسطة مجلس إدارة المنشأة، فانخفاض أداء المنشأة من 75% إلى 25% بالنسبة للصناعة يزيد من احتمالية عزل المديرين بنسبة 50%، كما أشار (Allen and Panian, 1982) إلى أن

هناك علاقة بين الإدارة القوية وأداء المنشأة ومدة بقاء المديرين في وظيفتهم، فمديرو المنشآت التي تحقق ربحية مرتفعة يظلون فترة طويلة في وضعهم الوظيفي أكثر من المنشآت ذات الإدارة الضعيفة التي تحقق ربحية منخفضة. كما أوضح (Weisbach,1988) أن المنشآت التي تتحرك من أعلى قمة الأداء "الأداء القوي" إلى الأداء الضعيف ترتفع بالنسبة لهذه المنشآت احتمالية تغيير المديرين بنسبة 5.7% عن المنشآت ذات الأداء القوي. وهذا ما أكدته دراسة كل من (Huson et al.,2002)، (Pfeffer and Salancik,1980)، (Farrell and Whidbee,2003) أن معدلات تغيير المديرين تتركز في المنشآت التي تهبط معدلات أدائها وأن عزل المدير يكون في حالات ضعف الأداء الشديد.

ويتضح من ذلك أن الأداء عامل مهم في اتخاذ قرار بقاء المدير أو عزله، وأن معدلات تغيير المديرين تزداد فقط في حالة ضعف أداء المنشأة، أما في الحالات التي يكون فيها الأداء مرضى فلن تكون هناك أي علاقة بين التغيير في الأداء وتغيير المديرين، ففي السنوات التي تحقق فيها المنشأة عائدا إيجابيا " *Positive return* " فإن أداء المنشأة لا يكون له أي علاقة في قرار تغيير المديرين بينما في سنوات العائد السلبي فيكون هناك علاقة بين الأداء ومعدل تغيير المديرين، و يرجع ذلك إلى أنه في فترات الأداء الجيد للمنشأة فمجلس الإدارة يفضل التخلي عن أي تكلفة يتحملها للتأكد من أحقية المدير في البقاء في مركزه ويفضل اتخاذ القرار ببقاء المدير، أما في فترات الأداء الضعيف، فمجلس الإدارة يفضل تحمل بعض التكاليف للتأكد من أن القدرة الإدارية للمدير ضعيفة وفي هذه الحالة ينتهي القرار إلى عزل الإدارة أو استبدالها (Goldman and Shivdasani,2003)، فقرار عزل الإدارة واستبدالها بإدارة أخرى قد يترتب عليه تحسن أداء المنشأة، فقد أشارت نتائج دراسة (Denis and Denis,1995) إلى أن الإعلان عن تغيير الإدارة قد يترتب عليه تحقيق عوائد غير عادية للمنشآت، وتفسير ذلك أن تغيير إدارة المنشأة يعطى انطباعا أن أداء المنشأة سيئ عما هو متوقع وأن تغيير الإدارة سوف يترتب عليه تحسن أداء المنشأة كنتيجة للتغيير.

وقد استندت دراسة (Fudenberg and Tirole, 1995) إلى حتمية قيام الإدارة بتمهيد الدخول لمحاولة تفادي أي إجراءات عقابية (عزل المدير أو الإجبار على تقديم الاستقالة). على الافتراضات التالية :

1. المدير يحقق مجموعة من العوائد غير النقدية بالإضافة إلى العوائد النقدية من بقاءه في الإدارة. أي أن المدير في موقعه الحالي بالمنشأة أفضل من وجوده في أي موقع آخر، وإلا فإنه سوف يبحث عن الفرص الأخرى التي تحقق له عوائد أفضل "العوائد غير النقدية" مثل التسهيلات التي تمنحها المنشأة للمدير من انتفاع بمواردها كالسيارات والتليفونات ومزايا السفر للخارج لتمثيل المنشأة في المحافل الدولية على حساب موارد المنشأة وتحقيق المدير لأهداف المنشأة متمثلة في الأرباح، وقد يترتب عليه الحد من المزايا غير النقدية التي يحصل عليها دون أن يصاحب ذلك أي تخفيض في عوائده النقدية قبل أن تقرر الجمعية العمومية عزله.

2. الأداء الضعيف يترتب عليه عزل المدير من منصبه وهذا ما أشارت إليه دراسة (Zimmerman and Murphy, 1993) أن هناك تغيرات إدارية تحدث في أعقاب الأداء الضعيف للإدارة .

3. الأداء الحالي عامل مهم في تقييم أداء المديرين ولايعوض عنه الأداء الجيد في الفترات المستقبلية أو الماضية، ويرجع ذلك إلى خاصية تلاشى القيمة المعلوماتية " *Information decay*" للمعلومات بمرور الوقت، وهذا يعنى أن أداء المدير مهما بلغ من جودة وقوة في الفترات الماضية فإنه لن يعوض الأثر السلبي الذي يتركه الأداء الضعيف في الفترة الحالية، حيث لن يبقى للمعلومات السابقة آثار كبيرة تفوق أو تعادل الأثر السلبي المترتب على الأداء الضعيف في الفترة الحالية، كما أن الأداء القوي في الفترة الحالية لن يشفع للمدير أي أداء ضعيف يحدث في المستقبل لزوال الأثر الإيجابي لمعلومة الربح في الفترات الحالية بمرور الوقت.

4. الحافز السلبي الناتج عن الأداء الضعيف بالنسبة للمدير يعد أكبر وزنا من الحافز الإيجابي المترتب على الأداء القوي، وهذا افتراض واقعي لأنه في الأحوال العادية فإن الأداء الجيد مفترض أما حدوث الأداء الضعيف حالة استثنائية غير منتظره من جانب حملة الأسهم، وبناء عليه فإن رد الفعل تجاه الأداء الضعيف يكون أقوى من رد الفعل تجاه الأداء القوي، ومن ناحية أخرى فإن الإدارة في موقعها لن تتأثر بالأداء القوي لاستمرارها وربما يكون الحافز من الأداء القوي هو وجود فرص بديلة أفضل للإدارة، أما على ذات الموقع لن يكون هناك مزايا أفضل " باستثناء المزايا النقدية " كما أن المدير يفترض فيه تجنب

المخاطرة ومن ثم فإنه يفضل الاستقرار في المزايا النقدية وغير النقدية على المخاطرة بارتفاع أو انخفاض الأداء على أمل تحقيق مستويات مرتفعة من المزايا وبناء عليه يتولد دافع لدى الإدارة للاحتفاظ بأرباح في فترات الرواج. وعلى ذلك يمكن القول أن دافع المديرين لتمهيد الدخل يزداد من أجل الحفاظ على الأمان الوظيفي، وتجنب العزل، فتعرض المدير للعزل أو الإجبار على تقديم الاستقالة تؤدي سمعة المدير وتقلل من فرصة حصوله على وظيفة مستقبلية، بالإضافة أن تحقيق المدير لمستوى أداء ضعيف للمنشأة يجعل المنشأة هدفا للسيطرة من قبل المنشآت الأخرى، أو من قبل الجهات الحكومية مما يدفع المديرين إلى تمهيد الدخل للحفاظ على مستوى مستقر من الأرباح من فترة محاسبية إلى أخرى ومن ثم تحقيق الأمان الوظيفي.

ثالثاً: الدراسة الاختبارية .

حددت فروض الدراسة كل من المتغيران المستقلان وهما " عدم ثبات الإيرادات – نوعية المنتج " ، والمتغير التابع وهو " تمهيد الدخل المحاسبي " .
وتتناول الباحثة فيما يلي التعريفات الإجرائية *Definitions Operational* والتي يتم وفقاً لها اختبار فروض الدراسة.

أ- المتغيرات المستقلة:

هي المتغيرات المستهدفة قياس درجة تأثيرها على المتغير التابع، وفيما يلي هذه المتغيرات وكيفية قياسها. عدم ثبات الإيرادات

الانحراف المعياري للمبيعات

يتم قياسه بمعامل الاختلاف للإيرادات = متوسط المبيعات

يتم قياس الانحراف المعياري للإيرادات باستخدام بيانات ربع سنوية ونصف سنوية للمبيعات .

• نوعية المنتج

يتم قياسه عن طريق حصر منتجات منشآت العينة وتصنيفها إلى منشآت تنتج سلعا معمرة وتأخذ القيمة (1)، ومنشآت تنتج سلعا أخرى وتأخذ القيمة (صفر).

• المتغير التابع

هو المتغير المستهدف قياس درجة تأثره بالمتغيرات المستقلة "المؤثرة" وهو تمهيد الدخل المحاسبي، ويتم قياسه بحجم الاستحقاق الإختياري، ولتقدير حجم الاستحقاق الإختياري يتم الاعتماد على نموذج " Jones,1991 " المعدل " فقد أشار (Dechow et al ,1995) أن نموذج (Jones,1991) المعدل يعد أفضل النماذج فى تقدير حجم الاستحقاق الإختياري .

$$TAC_{it} / TA_{it-1} = \alpha_0 + \alpha_1(1/TA_{it-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / TA_{it-1}] + \alpha_3[PPE_{it} / TA_{it-1}] + \varepsilon_{it}$$

TAC_{it} : إجمالي الاستحقاقات للمنشأة خلال الفترة المالية.

ΔREV_{it} : التغير في إيرادات المنشأة خلال الفترة المالية.

ΔREC_{it} : التغير في المدينين المنشأة خلال الفترة المالية.

PPE_{it} : المعدات والآلات للمنشأة خلال الفترة المالية.

$TA_{i,t-1}$: إجمالي الأصول المنشأة في الفترة السابقة.

ε_{it} : حجم الاستحقاق الإختياري (الباقي إحصائيا من تقدير النموذج).

1. نتائج اختبار الفرض الأول- الثانى بالنسبة للمنشآت ذات الأداء الضعيف

تتوقع الباحثة أن تقلب الأرباح فى المنشآت التي تنتج سلعا معمرة يجعل مثل تلك المنشآت تتعرض إلى احتمالية الأداء الضعيف بدرجة اكبر من المنشآت التي تنتج سلعا غير معمرة، وبالتالي يتعرض مديريها لدرجة عالية من عدم الأمان الوظيفي نتيجة لاحتمالية الأداء الضعيف والتعرض للعزل، ومن ثم يكون لدى مديريها دافعا لتمهيد الدخل بدرجة اكبر من المنشآت الأخرى عن طريق نقل جزء من أرباح الفترة المستقبلية إلى الفترة الحالية في فترات الأداء الضعيف لزيادة أرباح الفترة الحالية، لتقليل خطر العزل وتخفيض درجة عدم الأمان الوظيفي، وهذا الدافع يزداد مع انخفاض مستوى أداء الفترة الحالية، وهذا سوف يترتب عليه استحقاق إختياري موجب فى الفترة الحالية. أما بالنسبة للمنشآت التي تتميز بعدم ثبات الإيرادات من فترة محاسبية إلى أخرى تلجأ إلى تمهيد الدخل للحفاظ على مستوى مستقر من الأرباح، كما أن معدلات تغيير المديرين تزداد فى المنشآت التي تنخفض فيها أرباح الفترة الحالية عن الفترات السابقة، فالمدير يمهد الدخل ليحفظ مركزه الوظيفي، وفى هذه الحالة فأن التمهيد سوف يأخذ شكل التخفيض

للأرباح فى حالة ارتفاعها عن السنوات السابقة أو التضخيم للأرباح فى حالة إنخفاضها عن السنوات السابقة، وتتوقع الباحثة أن مديري المنشآت التى تتميز بعدم ثبات الإيرادات فى فترات الأداء الضعيف يلجأ لزيادة أرباح الفترة الحالية (*Income- Increasing discretionary accruals*) لتقليل خطر العزل وتخفيض درجة عدم الأمان الوظيفي وهذا الدافع يزداد مع انخفاض مستوى أداء الفترة الحالية. مما يترتب عليه استحقاق إختياري موجب فى الفترة الحالية.

ج- نتيجة اختبار الفرض الأول - الثانى - جدول 1

المتغير	قيمة معاملات الانحدار	المعاملات	الإشارة المتوقعة	مستوى المعنوية
الثابت	-0,0933 (-5,192)	B ₀ (t-stat)		.000
نوعية المنتج	,05672 (2,404)	B ₁ (t-stat)	+	,017
عدم ثبات الإيرادات	,352 (8,694)	B ₂ (t-stat)	+	.000

وقد جاءت النتائج لتؤكد التحليل النظري بأن مديري المنشآت فى فترات الأداء الضعيف يتعرضون لدرجة عالية من عدم الأمان الوظيفي ومن ثم يكون لدى المديرين دافعا لتمهيد الدخل بدرجة اكبر من المنشآت الأخرى عن طريق نقل جزء من أرباح الفترة المستقبلية إلى الفترة الحالية فى فترات الأداء الضعيف لزيادة أرباح الفترة الحالية، وقد جاءت إشارة متغير نوعية المنتج، متغير عدم ثبات الإيرادات موجبة وتبلغ قيمة معاملات الانحدار على التوالي (0,05672 ، 352)، بمستوى معنوية (0,017 ، 000). أقل من 5%. ومعامل التحديد المعدل يبلغ (3,18%)، أى أن المتغيرين المستقلين بالنموذج (نوعية المنتج، عدم ثبات الإيرادات) يفسران 18,3% تقريبا من التغير فى المتغير التابع.

1. نتائج اختبار الفرض الأول - الثانى بالنسبة للمنشآت ذات الأداء الجيد

أما بالنسبة إلى فترات الأداء الجيد يلجأ المديرون إلى الاحتفاظ بجزء من أرباح الفترة الحالية لمواجهة فترات الأداء الضعيف مستقبلا (*Income-decreasing discretionary accrual*). وذلك بهدف تجنب خطر العزل فى فترات الأداء الضعيف المحتملة مستقبلا، ومن المتوقع أن يلجأ المديرون فى مثل تلك المنشآت إلى ممارسة الاستحقاق الإختياري بطريقة سالبة،

وذلك للاحتفاظ بجزء من الأرباح كأرباح احتياطية يمكن استخدامها في فترات الأداء الضعيف المحتملة. بالنسبة لمنشآت الأداء الجيد التي تتميز بعدم ثبات الإيرادات أو بالنسبة للمنشآت التي تنتج سلعا معمرة في الفترات التي تحقق إيرادات مرتفعة، يلجأ المديرون إلى ممارسة الاستحقاق الاختياري بطريقة سالبة وذلك للاحتفاظ بجزء من الأرباح كأرباح احتياطية يمكن استخدامها في فترات الأداء الضعيف المحتملة.

ج - نتيجة اختبار الفرض الأول - الثاني-جدول2

المتغير	قيمة معاملات الانحدار	المعاملات	الإشارة المتوقعة	المعنوية
الثابت	,05244 (4,039)	B ₀ (t-stat)		,000
نوعية المنتج	,126- (7,021-)	B ₁ (t-stat)	-	,000
عدم ثبات الإيرادات	,127- (3,072-)	B ₂ (t-stat)	-	,002

يتضح من الجدول اتفاق النتائج مع التحليل النظري، فقد أوضحت النتائج إلى ممارسة المديرين الاستحقاق الاختياري بطريق سالبة في فترات الأداء الجيد، فقد جاءت إشارة المتغيرين المستقلين على التوالي (نوعية المنتج- عدم ثبات الإيرادات) سالبة (-126، ، -127)، بمستوى معنوية (000، ،002) أقل من 5%. ومعامل التحديد المعدل يبلغ (20,2%)، أى أن المتغيرين المستقلين بالنموذج (نوعية المنتج، عدم ثبات الإيرادات) يفسران 20,2% تقريبا من التغير في المتغير التابع

رابعاً: الخلاصة والنتائج والتوصيات

توصلت الباحثة إلى النتائج التالية :

1. أن الأمان الوظيفي أحد دوافع الإدارة لتمهيد الدخل المحاسبي في المنشآت المصرية. حيث تم تأييد الفرض الأول والثاني بالنسبة لمنشآت الأداء الضعيف.
2. تم تأييد الفرض الأول والثاني بالنسبة لمنشآت الأداء الجيد .

التوصيات

1. ضرورة وجود ضوابط تضاف إلى المعايير المحاسبية، بهدف تقليل التقديرات المحاسبية بقدر الإمكان، والحد من المرونة في القياس المحاسبى.
2. إلزام الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية بالإفصاح عن البنود الواردة بالقوائم المالية والتي تم التوصل إليها من خلال التقديرات المحاسبية، وماهى الأسس التى تم بناء عليها إعداد التقديرات وذلك لإضفاء المزيد من الشفافية على التقارير المالية.
3. إعداد برنامج مراجعة مفصل لمراجعى الحسابات لإغراض اكتشاف ممارسات تمهيد الدخل المحاسبى، حيث أن هذه الممارسات متعددة ومتنوعة ومن الممكن أن تدخل فى جميع عناصر القوائم المالية تقريبا ، حتى تساعد فريق المراجعة على اكتشاف ممارسات تمهيد الدخل
4. تطوير التشريعات المهنية بما يساعد على وجود تحديد واضح لمسئولية مراجع الحسابات خاصة فى مجال الكشف عن ممارسات تمهيد الدخل .

المراجع

اولا: المراجع العربية:

(أ): الدوريات

1. بحيرى ، أحمد هاني ، 1993، " دراسة تحليلية اختباريه لمتطلبات الإستراتيجية الإدارية للخيارات المحاسبية فى مصر " *مجلة البحوث التجارية* ،كلية التجارة ،جامعة الزقازيق ، السنة الخامسة عشر ، يناير.

ثانيا: المراجع الاجنبية:

(A):BERIODICALS

1. Allen, M. P., and S. K.Panian, (1982), "Power Performance, and Succession in the Large Corporation", *Administrative Science Quarterly* , 27(4): 538-547.
2. Baginski, S., G. Lorek, and B. Branson, (1999), "The Relationship Between Economic Characteristics and Alternative Annual Earnings Persistence Measures" ,*The Accounting Review*, 74(1): 105-120.
3. Burgstaher, D., I.Dichev, (1997)," Earning Management to Avoid Earning Decreases and Losses", *Journal of Accounting and Economics*, 24: 99-126.
4. Cheng, P., and D. Coulombe, (1996), "Why Managers Voluntarily Make Income Increasing Accounting Change", *Journal of Business Finance and Accounting* , 23(4): 497-510.
5. DeAlbornoz,B.G.,and J.J.Alcarria,(2003),"Analysis and Diagnosis of Income Smoothing in Spain" ,*European Accounting Review*, 12(3): 443-463
6. Dechow, P.M., R.G. Sloan, and A. P. Sweeney, (1995)," Detecting Earnings Management", *The Accounting Review* , 70(2) April:193-225.

7. Dechow, P.M., and D.J. Skinner, (2000)," *Earning Management: Reconciling the Views of Accounting Academics, Practitioners and Regulators*", **Accounting Horizons**, 14(2):235-250.
8. Defond, M.L., and C.W. Park, (1997)," *Smoothing Income in Anticipation of Future Earnings*", **Journal of Accounting and Economics** , 23(2) 115-139.
9. Denis, D. K., and D. J. Denis, (1995), "*Performance Changes Following Top Management Dismissals*", **The Journal of Finance** , 50(4): 1029-1057.
- 10.Elgers, P., R. Pfeiffer and S.Porter, (2003)," *Anticipatory Income Smoothing: A RE-Examination*", **Journal of Accounting and Economics**, 35 (3): 405-422.
- 11.Fama, E. F., (1980)," *Agency Problems and the Theory of the Firm*", **The Journal of Political Economy** , 88(2) April: 288-307.
- 12.Farrell, K. A., and D. A. Whidbee, (2003), "*Impact of Firm Performance Expectations on CEO Turnover and Replacement Decisions*", **Journal of Accounting and Economics**, 36:165–196
- 13.Fudenberg, K., and J. Tirole, (1995)," *A theory of Income and Dividend Smoothing Based on Incumbency Rents*", **Journal of Political Economy** , 103: 75-93.
- 14.Gaver, J.J., K.M. Gaver and J.R. Austin, (1995)," *Additional Evidence on Bonus Plans and Income Management*", **Journal of Accounting and Economics** , 19(1): 3-28.
- 15.Jones, J., (1991), "*Earnings Management During Import Relief Investigations*",**Journal of Accounting Research**, 29:193-228.

16. Kanagaretnam, K., and G.J. Lobo, (2003), "Managerial Incentives for Income Smoothing Through Bank Loan Loss Provisions", **Review Quantitative Finance and Accounting** , 20,(1): 63-80.
17. Key, K., (1997), "Political Cost Incentives for Earning Management in the Cable Television Industry", **Journal of Accounting and Economics**, 23: 309-337.
18. Kim, Y., (1996), " Long-Term Firm Performance and Chief Executive Turnover: An Empirical Study of the Dynamics", **Journal of Law, Economics, & Organization**, 12(2): 480-496.
19. Lambert, R. A., (1984), "Income Smoothing as Rational Equilibrium Behavior", **The Accounting Review** ,LIX,(4): 604-618
20. Lev, B., (1983), " Some Economic Determinants of Time-Series Properties of Earnings", **Journal of Accounting and Economic** , 5 (1):.31-48.
21. Moses, O., (1987), "Income Smoothing and Incentives Empirical Tests using Accounting Changes", **The Accounting Review**, 2:358-377.
22. Murphy, K., and J. Zimmerman, (1993)," Financial performance surrounding CEO turnover", **Journal of Accounting and Economics**, 16(1-3): 273-315.
23. Pfeffer, J., and G. R. Salancik, (1980)," Effects of Ownership and Performance on Executive Tenure in U.S. Corporations", **The Academy of Management Journal** ,23(4): 653- 664.
24. Truman, B., and S. Titman, (1988), "An Explanation for Accounting Income Smoothing", **Journal of Accounting Research**, 26, Supplement: 127-138

25. Weisbach, M.S., (1988), " Outside Directors and CEO Turnover",
Journal of Financial Economics, 20: 431-460.

(B):OTHERS:

1. Ahmed, S., J. Lobo and J. Zhou, (2011), " Job Security and Income Smoothing: an Empirical Test of The Fudenberg and Tirole (1995) model", Available at: <http://Papers.ssrn.com>.
2. Goldman, E., S.Hazarika and A.Shivdasani, (2003), " What Determines CEO Turnover?", Available: [http:// Public.Kenan-Flager.unc.edu/goldman/ Research](http://Public.Kenan-Flager.unc.edu/goldman/Research).
3. Huson, M. R., P. H. Malatesta and R.Parrino, (2002), " Managerial Succession and Firm Performance" Available at: <http:// Faculty-Washington.edu /phmalat/ working papers>.
4. Jenter, D., and F. Kanaan, (2006), " CEO Turnover and Relative Performance Evaluation " Availableat:<http://Papers.ssrn.com/>.
5. Zarowin ,P.,(2002), "Does Income Smoothing Improve Earning Informativeness?" Availableat:<http://Papers.ssrn.com/>